

خطاب صاحب الجلالة
في اجتماع الانعاش الوطني

حضرات السادة :

لست في حاجة إلى أن أؤكد لكم الأهمية التي نعلقها شخصيا والتي تعلقها المدن والبوادي على الانعاش الوطني كطريقة للعمل تعلقها المدن والبوادي على الانعاش الوطني كطريقة للعمل والتوسع الاقتصادي، وإذا نحن قابلنا بين حاجيات المغرب وبين نتائج الانعاش الوطني ولو في أحسن سنواتها نرى فروقا واسعة بين ما أنجز وبين ما هو مطلوب وذلك لأن المغرب اختار ان يواجه مشاكله ويعلن عنها بكيفية رسمية حتى يقتنع كافة أفراد الشعب زيادة على الوزراء والعمال والمديرين بالمشروع وليعلموا ما هي المشاكل التي سيواجهونها والنتائج التي يمكن الحصول عليها لخير هذا الجيل والأجيال المقبلة.

واذا كان على الدولة واجبات البناء لمعونة الفلاحين، فان على المواطنين أن يعلموا أن جهودهم هي الوسيلة الوحيدة التي يمكننا أن نتغلب بها على المشاكل، والمشاكل في البلدان المختلفة يمكن التغلب عليها باختيار الأساليب الصالحة والطرق الملائمة وقد ابت همة هذا الشعب وحكمة والدنا المقدس منعش هذه الدولة محمد الخامس رحمه الله الا أن يختار الطريق الصعب المجدي واختيار طريقة الحرية والحماس بدل الاكراه والاجبار. ووجدنا أنفسنا بسبب هذه الاختيارات الحكيمة منسجمين مع ماضينا ومع روح التشبث بالحرية والكرامة الانسانية التي يتصف بها هذا الشعب لذلك كانت طريقة الانعاش الوطني استجابة لتلك الرغبات والمطامع لانجاز ما يصبو اليه الشعب في إطار من الحرية والحماس واخترنا وزارة الداخلية للاشراف على العملية لما تتوفر عليه من امكانيات لا توجد عند الوزارات الأخرى، وبالأخص امكانية الاتصال المباشر بين العمال ورجال السلطة وبين طبقات الشعب من تجار وفلاحين وعمال، وهو اتصال مباشر مستمر يمكنهم من ابلاغ الشعب المقصود من الانعاش الوطني والأهداف البعيدة والقريبة المطلوب تحقيقها.

فاذا نظرنا الى أن ازدياد عدد السكان يقرب من مليون كل سنة، وجدنا أن على الدولة ايجاد الشغل كل سنة لنحو تسعين ألف مواطن، ورأينا الى جانب ذلك انه يجب عليها ايجاد 75 مليون يوم من العمل سنويا، واذا نحن درسنا بدقة هذه الأرقام وتفحصناها بارادة صادقة وبشجاعة نرى أن الطريق طويلة والأهداف بعيدة ولكن ماضي هذا الشعب وحاضره ومستقبله يوجب علينا أن نعمل حتى نحقق الآمال التي وضعها الشعب فيمن اولاه الله امر هذه الأمة ولتحقيق آمالنا التي علقناها عليهم من عمال وموظفين.

واذا قرأنا الأرقام والمنجزات لسنوات 61 و62 و1963 نرى تقدما ملموساً قد تحقق في سنتين، سنتي 61 و62 بيد أن علينا أن نعترف ان السنة الفارطة بالنسبة للانعاش الوطني — بصفة عامة — كانت سنة تأخر ولا عار علينا أن نتعرف على هذه الحقائق وان نعرف بها لأننا نجد في الصراحة الدافع لنا على ان نعمل هذه السنة لتحقيق البرنامج المخطط وتدارك أخطاء وعجز السنة الماضية.

نرى أن هنالك عوامل شتى لعجز السنة الماضية أولها مصيبة الفيضانات وثانيها ان سنة 63 كانت سنة انتخابات مما جعل المواطنين ينكبون على نشاط سياسي أكثر من غيره، ولكن اذا كانت سنة 1963 سنة تطبيق

الدستور واقلمة المؤسسات الدستورية فعلينا أن نعرف ان سر نجاح الدستور هو الرخاء في انتعاش الأمة وتحرير افراد الشعب من ربقة الجهل والجوع والفاقة. ولا يمكن للدستور ان يأتي بنتائج الا اذا كان مدلوله اقتصاديا واجتماعيا قبل ان يكون مدلولا سياسياً ففي القرن العشرين نرى ان التحرير الاجتماعي والتقدم الاقتصادي هي الأهداف الأولى والاخيرة التي تطبع بها الدساتير الديمقراطية والتحريرية.

ومن نتائج تطبيق الانعاش الوطني تحقيق التوسع الاقتصادي والتحرر الاجتماعي، إذ ليس الغرض من الدستور محاربة البطالة كما أنه ليس وسيلة لاستمالة قلوب بعض الناس بل هو طريقة جماعية مفتوحة أمام جميع المغاربة على اختلاف الوانهم السياسية او نزعاتهم للعمل لمصلحة اسرهم وللمشاركة في بناء المغرب وتدعيم الملكية الدستورية.

فعلى العمال أن يعلموا أن المغرب خرج من طور الى طور فبعد السنوات الأولى لتوطيد الاستقلال كان أهم واجب عليهم مسألة الأمن والحفاظ عليه أما الآن فالأمن مستتب والاستقرار صار ميزة هذا الشعب وهذه الدولة ولذلك أصبح أهم واجب على العمال أن يكونوا دعاة النشاط الاقتصادي، والعمل على محاربة الجهل والفقر والبطالة.

فعلى العمال اذن أن يعلموا أننا في المستقبل وابتداء من هذه السنة سنجعل مقياس عملهم عدد أيام التشغيل التي سيمكنون منها المواطنين في اقاليمهم، ومقياس نجاحهم أيضا هو أوراش الانعاش الوطني وعملهم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وذلك أساس ما سيكون لهم من اعتبار. ويجب ألا يغيب عن أذهانهم وهم ينفذون الخطط أن الفقر كاد أن يكون كفرا وقد وضعنا طريقة للتشاور اسبوعيا مع كل عامل لوضع البرنامج والتخطيطات ومراجعتها ما لا يقل عن مرتين في الشهر وسنترك تبيان ذلك لجلسة تعقد بوزارة الداخلية يحضرها الوزراء المختصون والعمال وموظفو الدولة المنوط بهم تنفيذ مشاريع الانعاش الوطني ولدي ملف يتعلق بكل عمالة وضعته مصلحة الانعاش الوطني يشمل جميع الاحصائيات الضرورية للسكان للعاطلين وللمحترفين وللفلاحين وللتجار وكل المعلومات التي ستساعد العمال على القيام بمهمتهم في تنفيذ الانعاش الوطني، اذ هي عبارة عن خريطة جغرافية وانسانية للأقاليم.

ولنسهل على العمال ماموريتهم نظرنا بامعان الى وضع الضباط الذين جعلناهم رهن اشارتهم ليساعدوهم في أعمال الانعاش الوطني وقد هيأت ادارة التشريع مرسوما سيعرض على الوزير الأول ويحدد للضباط اختصاصاتهم فهم المسؤولون عن الانعاش الوطني تحت مسؤولية العامل والكاتب العام للاقليم.

وكل شيء يتعلق بالانعاش الوطني يجب على العامل والكاتب العام أن يرجعه الى الضابط المساعد الذي سيكون أيضاً الوسيلة لتبليغ كل شيء للعامل أو الكاتب العام أو للمصلحة العامة للانعاش الوطني.

هناك جزئيات يمكننا أن نوليها أهمية خاصة وهي تتعلق بالناحية المالية اذ سوف ينظر فيها في جلسة خاصة وسيكون العامل هو المنسق لتوحيد وسائل الأداء وضبط الرقابة لتفادي كل خلل أو تناقض، وأضرب لكم مثلا أنه في ناحية معينة من أحد الأقاليم، كان يجري تنفيذ مشروعين للانعاش الوطني، وبينما كان العمال في أحد الأوراش يتناولون مبلغ مائتي فرنك في اليوم كان زملاؤهم في الورش الآخرى يتقاضون خمسمائة فرنك، وفي ذلك من الحيف وعدم الانسجام ما يدعونا الى التفكير في وسائل التنسيق، وقد حل هذا الأمر بالفعل على مرأى ومسمع من العامل ومن المدير العام بل وربما من الوزير المسؤول، وليس من شأن هذه التصرفات أن



تساعد على نجاح الانعاش الوطني كما أنها بعيدة عن الانصاف ورأيت من واجبنا أن نطلع العمال من جديد على نظرياتنا وأهدافنا وآمالنا في الانعاش الوطني، وقد جعلناه من المهام المنوطة بنا مباشرة بموجب الدستور ويجب أن يسير العمل به في جو من التعاون والمعرفة المتبادلة والثقة المتبادلة مع ضمان حرية الاختيار للشعب.

واذا فشل المغرب في التجربة الديمقراطية ــ لا قدر الله ــ فان ذلك سيكون فشلا للحرية والديمقراطية في القارة الافريقية جمعاء التي اختار المغرب ان يكون لها بمثابة مثل يحتذى في ميدان الديمقراطية والحرية بعد ان انبعثت منه الشرارة الأولى للتحرر في قارتنا اثر العمل العدواني الذي وجه الى المغفور له محمد الخامس قدس الله روحه فكانت الشرارة التي سرت في افريقيا حتى تحررت، اما دستور المغرب فنريد كذلك ان يكون شرارة الديمقراطية فيها إذ دول هذه القارة ترى ان الفعالية والجدية لا يمكن أن تتساكن مع الديمقراطية والحرية وقد أردنا أن نثبت أن الحرية الفردية والجماعية هي من مكملات الفعالية الجدية بما أقمناه من نظام ديمقراطي ملكي دستوري فاذا نكب نظامنا بنكسة ــ لا قدر الله ــ فستكون خيبة الامل لشعبنا وخيبة الامل في افريقيا وفاتحة عهد للاضطرابات مثلما نرى يوميا من الانقلابات الديكتاتورية وكل ذلك يؤدي حتما الى ضياع الحرية والى تدخل الأجنبي بجيوشه وجواسيسه ومصالحه للقضاء على ما تم لافريقيا بعد كفاح طويل.

ان الحياة الديمقراطية الحرة هي تجربة لنا وللقارة الافريقية، فإن قدر لنا أن نكون بمثابة مختبر لحياة الحرية والديمقراطية فذلك لن يقتصر نفعه علينا بل سنكون المختبر الافريقي ومن الواجب علينا أن تكون التجربة ناجحة في هذا المختبر الذي كانت أسسه دائما مبنية على تقوى وهدى من الله.

ألقي بالرباط

السبت 8 شوال 1383 ــ 22 يبراير 1964